



اخلاقيات النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية الدراسات والبحوث الأصيلة المبتكرة (غير المستلة من اطاريح الليسانس او الماجستير او الدكتوراه او غيرها، وان لا تكون قد نشرت في مكان اخر او ارسلت وتنتظر النشر) في تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما تهدف الى تشجيع الأساتذة والطلبة وعموم الباحثين على الانخراط في حركية البحث العلمي وإنتاجه وذلك من خلال الالتزام بمبادئ مدونة أخلاقيات النشر ومنع الممارسات الخاطئة.

تعتبر مدونة الأخلاقيات الأساس المرشد للمؤلفين والباحثين والأطراف الأخرى المؤثرة في نشر المقالات بالمجلة من رؤساء التحرير ومحركين مساعدين ومراجعين وسكرتير وناشرين، بحيث نسعى لوضع معايير موحدة للنشر السليم الخاضع لجميع الشروط والاحكام ونسهر على أن يخضع الجميع لذلك بشكل تام، ومن هنا نحاول توضيح المسؤوليات والحقوق المسندة لكل طرف :

1- مسؤولية الناشر:

- قرار النشر: يجب مراعاة حقوق الطبع وحقوق الاقتباس من الأعمال العلمية السابقة، بغرض حفظ حقوق المؤلفين عند نشر المقالات بالمجلة، ويعتبر رئيس التحرير المسؤول عن قرار النشر والطبع، ويستند في ذلك إلى سياسة المجلة والتقييد بالمتطلبات القانونية للنشر، خاصة فيما يتعلق بالتشهير أو القذف أو انتهاك حقوق النشر والطبع أو القرصنة، كما يمكن لرئيس التحرير الاعتماد على آراء أعضاء هيئة التحرير والمراجعين في اتخاذ القرار.

- النزاهة: يضمن رئيس التحرير بأن يتم تقييم محتوى كل مقال مقدم للنشر، بغض النظر عن الجنس، الأصل، الاعتقاد الديني، المواطن أو الانتماء السياسي للمؤلف.

- السرية: يجب أن تكون المعلومات الخاصة بالمؤلفين سرية للغاية وأن يُحافظ عليها من قبل كل الأطراف المطلعين عليها، مثل رئيس التحرير، أعضاء هيئة التحرير، أو أي عضوله علاقة بالتحرير والنشر وباقي الأطراف الأخرى المؤتمنة حسب ما تتطلب عملية التحكيم.



• الموافقة الصريحة وتضارب المصالح: لا يمكن الاستفادة من الأبحاث غير القابلة للنشر أو استخدام نتائجها بدون تصريح أو إذن خطي من أصحابها.

2- مسؤولية المراجعين:

- المساهمة في قرار النشر: يساعد المحرر المساعد والمراجع رئيس التحرير في اتخاذ قرار النشر وكذلك مساعدة المؤلف في تحسين المقال وتصويبه.
- سرعة الرد والتقييد بالأجال: على المراجع الذي تم اختياره لتقييم المقال الوارد إليه في حالة شعوره بأنه غير مؤهل لفعل ذلك -لأن موضوع المقال خارج نطاق عمله أو لأسباب أخرى يمكنها تأخير التحكيم - المبادرة بإبلاغ رئيس التحرير ورفض تحكيم المقال.
- السرية: يجب أن تكون كل معلومات المقالات المحالة للتقييم سرية بالنسبة للمُحررين المساعدين والمراجعين، وأن يسعوا للمحافظة على سريتها وعدم الإفصاح عنها أو مناقشة محتواها مع أي طرف باستثناء الأطراف المرخص لهم من طرف رئيس التحرير.
- معايير الموضوعية: على المراجعين تقييم الأبحاث الموجهة إليه بالحجج والأدلة الموضوعية، وأن يتجنبوا نقد المؤلف على أسس شخصية.
- تحديد المصادر: على المراجع محاولة تحديد المصادر والمراجع المتعلقة بالمقال والتي لم يهملها المؤلف، وأي نص أو فقرة مأخوذة من أعمال أخرى منشوره سابقا والتي يجب تهميشها بشكل صحيح، وعلى المراجع إبلاغ رئيس التحرير وإخطاره بأي بحوث ودراسات متماثلة أو متشابهة أو متداخلة مع الموضوع قيد التحكيم.

• الموافقة الصريحة وتعارض المصالح: على المراجعين عدم تحكيم المقالات لأغراض شخصية، أي لا يجب عليهم قبول تحكيم المقالات فيها تضارب للمصالح التي عن طريقها يمكن أن تكون هناك مصالح للأشخاص أو المؤسسات أو يلاحظ فيها علاقات شخصية.

3- مسؤولية المؤلف:

- معايير الإعداد: على المؤلفين تقديم أبحاث أصيلة وعرضها بكل دقة وموضوعية، وبشكل علمي متناسق يطابق مواصفات المقالات المحكمة سواء من حيث اللغة، أو الشكل أو المضمون، وذلك وفقا لمعايير وسياسة النشر في المجلة، وتبيان المعطيات بشكل صحيح، وذلك من خلال الإحالة الكاملة، ومراعاة



حقوق الآخرين في المقال؛ وتجنب التطرق للمواضيع الحساسة وغير الأخلاقية، المعلومات المزيفة وغير الصحيحة وترجمة أعمال الآخرين دون ذكر مصدرها.

- الأصالة والقرصنة: على المؤلفين تقديم أعمال أصيلة وإثبات أي اقتباس أو استعمال فقرات أو كلمات الآخرين وتمهيشها بطريقة مناسبة وصحيحة؛ وتحفظ مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية بحق استخدام برامج اكتشاف القرصنة للأعمال المقدمة للنشر.
- النشر المتعدد أو المتكرر أو المتزامن: لا يجوز للمؤلفين تقديم الأعمال نفسها لأكثر من مجلة، وفعل ذلك يعتبر سلوك غير أخلاقي وغير مقبول حيث يعتبر هذا الفعل سبب رفض تحكيم المقال من البداية.
- الوصول للمعطيات والاحتفاظ بها: على المؤلفين الاحتفاظ بالبيانات الخاصة بهم والتي تم استخدامها في بحوثهم، وتقديمها عند الطلب من قبل رئيس التحرير.
- الإفصاح وتعارض المصالح: على المؤلفين الإفصاح عن أي تضارب للمصالح، ويجب الإفصاح عن مصدر كل دعم مالي لمشروع المقالات.
- مؤلفي المقال: ينبغي حصر عدد المؤلفين المساهمين فقط في إعداد المقال بشكل كبير وواضح سواء من حيث التصميم، التنفيذ والشرح، مع ضرورة تحديد المؤلف المسؤول عن المقال وهو الذي يؤدي دوراً كبيراً في إعداده، أما بقية المؤلفين فيذكرهم أيضاً كمساهمين فعليين، مع إدراج الأسماء والمعلومات الخاصة بجميع المؤلفين، دون إدراج أسماء أخرى؛ كما يجب أن يطلع المؤلفون عن المقال، وأن يتفقوا صراحة على ما ورد في محتواه ونشره بذلك الشكل المطلوب وفقاً لقواعد النشر ويعتبر إنكارهم لذلك سبباً كافياً لتحميل المؤلف المراسل جميع التبعات.
- الإحالات وإقرار المراجع: يلتزم المؤلفون بذكر الإحالات بشكل مناسب، ويجب أن تشمل الإحالة ذكر جميع المصادر والمراجع من كتب، ومنشورات، ومواقع إلكترونية وسائر أبحاث الأشخاص في قائمة الإحالات والمراجع المقتبس منها أو المشار إليها في نص المقال.
- الإبلاغ عن الأخطاء الجوهرية: على المؤلفين حين تنبئهم وجود أخطاء جوهرية واكتشافهم عدم الدقة في جزئيات مقالاتهم في أي وقت، أن يشعروا فوراً رئيس تحرير المجلة أو الناشر، ويتعاونوا لتصحيح الخطأ.
- تعتبر هذه الوثيقة أساس الاتفاق بين الأطراف المشاركة في نشر المقال.
- يمكن تحديث بنود هذه الوثيقة متى دعت الضرورة لذلك وعلى الباحث الاطلاع عليه في كل مرة ينوي فيها نشر المقال .